



UN LIBRARY

MAY 14 1979

Distr.
GENERAL

UN/DA COLLECTION

A/34/34 (Part II)*

9 April 1979

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

تقرير اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار

الجمعية العامة ٣٢/١٧٤

الدورة الثانية

(١٩ - ٢٩ آذار/مارس ١٩٧٩)

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٤ - ١	أولاً - المسائل التنظيمية
٣	٤ - ١	ألف - تنظيم الدورة
٢	٩ - ٥	باء - العضوية والحضور
٥	١١ - ١٠	جيم - جدول الأعمال والوثائق
٦	١٢	دال - اعتماد التقرير
٧	١٨ - ١٣	ثانياً - التدابير المتعلقة بالمشاكل الغذائية العالمية وبالتممية الزراعية (البند ٢ من جدول الأعمال)
١٦		ثالثاً - مراقبة ورصد تنفيذ المقررات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المفاوضات المتعلقة بإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والتي جرت في الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة (البند ٣ من جدول الأعمال)

* هذه الوثيقة طبعة بالاستئناس للجزء الثاني من تقرير اللجنة إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ، وسيصدر التقرير الكامل بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٤ (A/34/34) .

79-09617

المحتويات (تابع)

الصفحة الفقرات

INDEX COLLECTION

اسهام اللجنة في تنفيذ الفقرتين الفرعيتين ٤ (ب) و ٤ (ج) من
قرار الجمعية العامة ٣٢ / ١٧٤ اللتين طلب فيهما من اللجنة
ما يلي (البند ٤ من جدول الأعمال) :

١٦

(أ) توفير القوة الدافعة لحمل الصعوبات التي تواجه المفاوضات
ولتشجيع العمل المستمر في الهيئات المختصة في منظومة
الأمم المتحدة ؛

(ب) العمل ، عند الاقتضاء ، بوصفها محفلا لتيسير وتسجيل
الاتفاق على حل القضايا المتعلقة

١٦

١٩ - ٢٣

أولا — المسائل التنظيمية

ألف — تنظيم الدورة

- ١ — عقدت الدورة الثانية للجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢ / ١٧٤ في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٤ إلى ٢٩ آذار/مارس ١٩٧٦ .
- ٢ — وعقدت اللجنة ثماني جلسات (الجلسات من ٢٠ إلى ٢٧) في الفترة من ١٤ إلى ٢٩ آذار/مارس . وعقدت الجلسة ٢٧ برئاسة السيد ميغيل ألبرنوز (اكوادور) نائب رئيس اللجنة . ويرد في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/AC.191/SR.20-27) عرض مناقشات اللجنة .
- ٣ — وقد ألقى السيد ثورفالد ستولتنبيرغ (النرويج) ، رئيس اللجنة ، بيانا عند افتتاح الدورة (A/AC.191/SR.20) .
- ٤ — وقررت اللجنة في جلستها ٢٠ المعقودة في ١٤ آذار/مارس ، اجراء مناقشة عامة بشأن البند ٢ من جدول الأعمال . كما قررت انشاء فريق عامل غير رسمي للنظر في المقترحات المقدمة تحت البند ٢ والبند ٤ (أ) من جدول الأعمال (أنظر الفرعين ثانيا وثالثا أدناه) .

باء — العضوية والحضور

- ٥ — وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٣٢ / ١٧٤ فان عضوية اللجنة مفتوحة أمام جميع الدول . وقد حضر الدورة الثانية للجنة ممثلون عن الدول التالية :

بنما	اوروغواى	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
بنين	أوغندا	السوفياتية
بوتان	ايران	اثيوبيا
بورما	ايرلندا	الارجنتين
بوروندى	ايسلندا	الاردن
بولندا	ايطاليا	اسبانيا
بوليفيا	باراغواى	استراليا
بيرو	باكستان	اسرائيل
تايلند	البرازيل	أفغانستان
تركيا	بربادوس	اكوادور
ترينيداد وتوباغو	البرتغال	المانيا (جمهورية — الاتحادية)
تشيكوسلوفاكيا	بلجيكا	الامارات العربية المتحدة
توغو	بلغاريا	امبراطورية افريقيا الوسطى
تونس	بنغلاديش	اندونيسيا

منغوليا	الصومال	جامايكا
موريتانيا	الصين	الجزائر
موزامبيق	العراق	جزر البهاما
النرويج	عمان	الجمهورية العربية الليبية
النمسا	غانا	جمهورية اوكرانيا الاشتراكية
نيبال	غواتيمالا	السوفياتية
النيجر	فرنسا	جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية
نيجيريا	الفلبين	السوفياتية
نيوزيلندا	فنزويلا	جمهورية تنزانيا المتحدة
هايتي	فنلندا	الجمهورية الدومينيكية
الهند	فولتا العليا	الجمهورية الديمقراطية الألمانية
هندوراس	فيجي	الجمهورية العربية السورية
هنغاريا	فييت نام	جمهورية الكاميرون المتحدة
هولندا	قبرص	جمهورية كوريا
الولايات المتحدة	قطر	جمهورية لاو الديمقراطية
الامريكية	الكرسي الرسولي	الشعبية
اليابان	كندا	الدانمرك
اليمن	كويتا	الرأس الأخضر
اليمن الديمقراطية	كولومبيا	رواندا
يوغوسلافيا	الكونغو	رومانيا
اليونان	الكويت	زائير
	كينيا	زامبيا
	لبنان	ساحل العاج
	لكسمبرغ	سرى لانكا
	ليسوتو	سنغافورة
	مالطة	السنغال
	مالي	سوازيلند
	ماليزيا	السودان
	مدغشقر	سورينام
	مصر	السويد
	المغرب	سويسرا
	المكسيك	سيراليون
	المملكة المتحدة لبريطانيا	شيلي
	العظمى وايرلندا	
	الشمالية	

- ٦ - وقد مثلت هيئات الأمم المتحدة التالية :
- مجلس الاغذية العالمي
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
- ٧ - ومثلت الوكالات المتخصصة التالية :
- منظمة العمل الدولية
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
منظمة الصحة العالمية
- ٨ - ومثلت كذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية .
- ٩ - ومثلت المنظمات الدولية الحكومية التالية : الاتحاد الاقتصادي الأوربي ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

جيم - جدول الأعمال والوثائق

- ١٠ - نظرت اللجنة في الجلسة ٢ ، المعقودة في ١٦ آذار/مارس ، في جدول الأعمال المؤقت (A/AC.191/33) ، وقررت بناءً على توصية المكتب (A/AC.191/L.3) تأجيل النظر في البند ٣ من جدول الأعمال المعنون " اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي ، وتعزيز القدرة الصناعية للبلدان النامية " الى دورتها الثالثة . وأصبح جدول الأعمال المعتمد كما يلي :
- ١ - اعتماد جدول الأعمال .
- ٢ - التدابير المتعلقة بالمشاكل الغذائية العالمية والتنمية الزراعية .
- ٣ - مراقبة ورصد تنفيذ المقررات والاتفاقات التي تم التوصل اليها في المفاوضات المتعلقة باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والتي جرت في الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة .
- ٤ - اسهام اللجنة في تنفيذ الفقرتين الفرعيتين ٤ (ب) و ٤ (ج) من قرار الجمعية العامة ١٧٤ / ٣٢ اللتين طلب فيهما من اللجنة ما يلي :
- (أ) توفير القوة الدافعة لحل الصعوبات التي تواجه المفاوضات ولتشجيع العمل المستمر في الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ؛
- (ب) العمل ، عند الاقتضاء ، بوصفها محفلا لتيسير وتعجيل الاتفاق على حل القضايا المتعلقة .

٥ - تقرير اللجنة والمسائل التنظيمية الأخرى .

١١ - وقد عرضت على اللجنة الوثائق التالية :

بند جدول الأعمال	العنوان	الرمز
١	جدول الأعمال المؤقت	A/AC.191/33
١	مذكرة من الأمانة العامة	A/AC.191/L.3
	مذكرة من الأمانة العامة تحيل معلومات	A/AC.191/27
	أعدتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية	A/AC.191/37 و
٢	والزراعة	
	مذكرة من الأمانة العامة تحيل تقريراً	A/AC.191/34
	مرحلياً أعدته منظمة الأمم المتحدة	
٣	للأغذية والزراعة	
	مذكرة من الأمانة العامة تحيل تقريراً	A/AC.191/35
	من المدير التنفيذي لمجلس الأغذية	
٢	العالمي	
	مذكرة من الأمانة العامة تحيل تقريراً	A/AC.191/38
	أعدته الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	
	بشأن استعراض أنشطة ١٦٧٨ وبرنامج	
٢	١٦٧٩	
	مذكرة أعدتها الأمانة العامة بشأن وجوه	A/AC.191/39
	الترايط الرئيسية بين الزراعة والصناعة	
٢	والقضايا الرئيسية المشتركة بين القطاعين	
	تقرير مجلس الأغذية العالمي عن أعمال	A/33/19 و Corr.1 (١)
٢	دورته الرابعة	
	قائمة بالمشاركين	A/AC.191/INF.3

دال - اعتماد التقرير

١٢ - عهد إلى المكتب ، وفقاً لما اتفقت عليه اللجنة ، بمهمة وضع التقرير في صيغته النهائية . وقد اجتمع المكتب في ٤ نيسان / ابريل واعتمد التقرير .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٦

(Corr.1 و A/33/19) .

ثانياً - التدابير المتعلقة بالمشاكل الغذائية وبالتنمية الزراعية

(البند ٢ من جدول الأعمال)

- ١٣ - نظرت اللجنة في هذا البند في جلستها ٢٠ و ٢٧ المنعقدتين في الفترة بين ١٦ و ٢٠ آذار/مارس ١٩٦٦ ، وأجرت مناقشة عامة حوله في جلستها ٢٠ وفي الجلسات من ٢٢ الى ٢٥ . وقد أذيت بيانات افتتاحية من جانب كل من ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والمدير التنفيذي لمجلس الأغذية العالمي ، وممثل منظمة الصحة العالمية ، وممثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وممثل البنك الدولي ، ومساعد الأمين العام لبحوث التنمية وتحليل السياسات ، وممثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . ويرد عرض للمناقشات في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/AC.191/SR.20 to 25 and 27) .
- ١٤ - وكان معروضاً على اللجنة ، للنظر في البند ، مذكرات من الأمانة العامة تحيل تقارير أعدتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (A/AC.191/27 and 37) ، والمدير التنفيذي لمجلس الأغذية العالمي (A/AC.191/35) ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (A/AC.191/38) ، وتقرير عن وجوه الترابط الرئيسية بين الزراعة والصناعة والقضايا الرئيسية المشتركة بين القطاعين (A/AC.191/39) ، وتقرير مجلس الأغذية العالمي عن أعمال دورته الرابعة (A/33/19 و Corr.1) (٢) .
- ١٥ - وفي الجلسة ٢٠ المعقودة في ١٩ آذار/مارس ، قدم ممثل تونس ، باسم الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ، مقترحات بشأن بعض الجوانب المتعلقة بالأغذية والزراعة . كما قدمت الولايات المتحدة الأمريكية بعض المقترحات . وعقد الفريق العامل غير الرسمي ، برئاسة السيد ميغيل البورنوز (اكوادور) نائب رئيس اللجنة ، عدداً من الاجتماعات في أثناء الدورة للنظر في هذه المقترحات .
- ١٦ - وفي الجلسة ٢٧ المعقودة في ٢٩ آذار/مارس ، قدم رئيس الفريق العامل غير الرسمي نتائج المتفق عليها بشأن بعض الجوانب المتعلقة بالأغذية والزراعة . وفي الجلسة نفسها اعتمدت اللجنة النتائج المتفق عليها (أنظر الفقرة ١٨ أدناه) .
- ١٧ - وترد في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/AC.191/SR.27) البيانات التي ألقاها ، بعد اعتماد النتائج المتفق عليها ، ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا (باسم أعضاء الأمم المتحدة الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي) ، والصين ، واليابان ، والسويد ، وبلغاريا (نيابة أيضاً عن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وهنغاريا ، وبولندا ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) ، وتونس (باسم الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين) ، والمكسيك ، والنرويج .

(٢) المرجع نفسه .

١٨ - وفيما يلي نص النتائج المتفق عليها بشأن بعض الجوانب المتعلقة بالأغذية والزراعة كما اعتمدها اللجنة في جلستها ٢٧ :

النتائج المتفق عليها بشأن بعض الجوانب المتعلقة بالأغذية والزراعة

١ - بعد استعراض الوضع العالمي فيما يتعلق بالأغذية والزراعة ، وافقت اللجنة على ما يلي :

الانتاج الغذائي والزراعي في البلدان النامية وتدفق الموارد الخارجية

٢ - تعتبر اللجنة أن تحقيق زيادة سريعة في الانتاج الغذائي والزراعي في البلدان النامية عنصر أساسي من عناصر التنمية العامة في هذه البلدان .

٣ - وتلاحظ اللجنة أن مؤتمر الأغذية العالمي ، ومن بعده مجلس الأغذية العالمي قدرا أن تحقيق زيادات سنوية نسبتها ٤ في المائة في الانتاج الزراعي في البلدان النامية يتطلب زيادة كبيرة في الاستثمارات السنوية التي توجه الى الزراعة من المصادر الخارجية والموارد الداخلية على السواء . وقد قدّر المستوى السنوي لتدفقات الموارد اللازم لتحقيق هذا الهدف بنحو ٢٥ بليون من دولارات الولايات المتحدة ، بأسعار ١٩٧٥ ، ثلثاه من التمويل الداخلي الذي توفره البلدان المعنية والثلث الباقي من التمويل الخارجي . ورغم ما حدث أخيرا من زيادة في المساعدات الخارجية الموجهة الى الانتاج الزراعي في البلدان النامية فإن ثمة قصورا عن بلوغ الاحتياجات التي تقدر بمبلغ ٨٣ بليون من دولارات الولايات المتحدة ، بأسعار ١٩٧٥ ، وقصورا في درجة التيسير (٣) التي هي مسألة تهم كثيرا المجتمع الدولي في مجموعه .

٤ - وتدرك اللجنة أن مسؤولية تنمية الانتاج الغذائي والزراعي تتحملها في المقام الأول البلدان النامية نفسها ، وأن ثمة جهدا والتزاما متزايدين من جانب البلدان النامية للتعجيل بتنمية قطاعاتها الغذائية والزراعية . وترى اللجنة أنه ينبغي على البلدان النامية، التي لم تفعل ذلك حتى الآن ، أن تضع وتنفذ خططها للتنمية الغذائية والزراعية تستهدف اذا اقتضى الأمر ، اجراء اصلاحات واتخاذ ما عداها من التدابير الداخلية الشاملة في اطار استراتيجياتها الانمائية الوطنية ، وأن تواصل جهودها لتخصيص موارد داخلية كافية لهذه الغاية ، تكملها تحويلات كبيرة من الموارد الخارجية الاضافية ، بغرض تحقيق الاعتماد على النفس .

٥ - وتوافق اللجنة على أنه :

(٣) أنظر حاشية الفقرة ٥ (أ) أدناه .

(أ) ينبغي اتخاذ تدابير عاجلة لبلوغ هدف الـ ٤ في المائة كمعدل سنوي لنمو الانتاج الزراعي في البلدان النامية ، وهو هدف بتعين لبلوغه توفير مساعدات خارجية تقدر بمبلغ ٨٣ بليون من دولارات الولايات المتحدة ، منها ٦٥ بليون من دولارات الولايات المتحدة بشروط ميسرة ، على أساس أسعار ١٩٧٥ (٤) ، على أن يتم توفير هذه المساعدات ، اذا أمكن ذلك ، بحلول نهاية عام ١٩٨٠ ، كما جاء في بلاغ مانبلا الصادر عن مجلس الأغذية العالمي ؛

(ب) ينبغي على المؤسسات الانمائية الدولية والبلدان المتقدمة النمو أن تزيد زيادة كبيرة مساعداتها الى البلدان النامية من أجل التنمية الزراعية ، مع رفع درجة التيسير في هذه المساعدات ، ويجب في هذا الصدد أن توجه عناية خاصة الى البلدان ذات الأولوية الغذائية وغيرها من البلدان النامية التي تعاني عجزا غذائيا كبيرا والتي لا تزال حالتها في تدهور من ناحية الانتاج الغذائي ؛

(ج) ينبغي تجديد موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بصفة مستمرة ، على أن يتخذ مجلس الادارة قرارا بشأن التجديد الأول قبل نهاية عام ١٩٨٠ . وينبغي في هذا الصدد أن ينظر مجلس الادارة في مدى الحاجة الى زيادة موارد الصندوق من حيث الأرقام الحقيقية لهذه الموارد ؛

(د) توجد حاجة الى ضمان استمرار دعم البلدان المانحة والمنظمات الدولية ، بناء على طلب البلدان النامية المشتركة ، وعن طريق المساعدات المالية والتقنية ، لبرامج والمشاريع المحددة المتعلقة بالتعاون في المجالات الزراعية والغذائية بين البلدان النامية على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والأقليمية ؛

(هـ) ينبغي على البلدان المانحة ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د-٧) أن تقدم عن طريق القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف مساعدات الأسمدة الى أشد البلدان تأثرا لتمكينها من سد احتياجاتها من المواد المغذية للنباتات والتي تصل الى مليون طن سنويا ، وينبغي على المنظمات الدولية المختصة والبلدان المانحة أن تزيد زيادة كبيرة معونتها من الأسمدة والمبيدات الحشرية عن طريق أنسب القنوات الثنائية أو القنوات المتعددة الأطراف أو كلا النوعين من القنوات .

(٤) مبلغ الـ ٨٣ بليون من دولارات الولايات المتحدة هو ما يقابل مبلغ الـ ٥ بليون من دولارات الولايات المتحدة الذي لقي تأييدا واسعا في مؤتمر الأغذية العالمي بعد أن أعادت أمانة مجلس الأغذية العالمي تقديره على أساس أسعار ١٩٧٥ . أما مبلغ الـ ٦٥ بليون من دولارات الولايات المتحدة فهو تقدير وضعته الأمانة العامة بناء على طلب مجلس الأغذية العالمي في دورته الثانية (للاطلاع على تقرير مجلس الأغذية العالمي عن أعمال دورته الثالثة التي عقدت في مانبلا ، أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/32/19) .)

(و) ينبغي أيضا على المنظمات الدولية والبلدان المانحة أن تزيد زيادة كبيرة مساهماتها في المشروع الدولي للامداد بالأسمدة . وينبغي أيضا أن يكون في استطاعة البلدان النامية استيراد الأسمدة والمبيدات الحشرية بأسعار تنافسية ، ويفضل ألا تكون هذه الأسعار أعلى من الأسعار الداخلية في البلدان المصدرة المتقدمة النمو ، كما ينبغي أن تقدم المنظمات الدولية والبلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية المساعدات المالية اللازمة للحصول على الأسمدة والمبيدات الحشرية ؛

(ز) ينبغي على المنظمات الدولية والبلدان المانحة أن تزيد ، عند الاقتضاء ، مساعداتها المالية والتقنية الى البلدان النامية لتمكينها من التوسع توسعا كبيرا في إنتاج وتخزين الأسمدة والمبيدات الحشرية ، بفرض مضاعفة استخدام الأسمدة وزيادة استخدام المبيدات الحشرية وتقليل اعتماد البلدان النامية على الاستيراد في هذه المجالات ؛

(ح) ينبغي على البلدان المانحة أن تزيد مساهماتها في الحساب الخاص لبرنامج العمل على منع خسائر الأغذية الذي تنظمه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بفرض بلوغ مستوى التمويل المتفق عليه وهو ٢٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة . وينبغي على المنظمات الدولية والبلدان المانحة أن تزيد مساهماتها في مشروع تحسين البذور والتنمية الذي تنظمه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بفرض الوصول ، على الأقل ، الى المستوى المتفق عليه وهو ٢٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة ، وفقا للقرار الذي اتخذته المؤتمر التاسع عشر لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة . وينبغي أن يكون الهدف المنشود فيما يتعلق بهذين البرنامجين هو ضمان استمرار نجاحهما وضمان استمرار تمويلهما ؛

(ط) وينبغي أن تدعم البلدان المانحة البرنامج المتوسط الأجل ، الذي أقره مجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ ، والذي يهدف الى مساعدة الدول الساحلية النامية ، بناء على طلبها ، في تنمية مصائد الأسماك بهما وتنمية مناطقها الاقتصادية ؛

(ي) ينبغي تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني والتكنولوجي فيما بين البلدان النامية في مجالي الأغذية والزراعة وتقديم المساعدات اللازمة لتحقيق هذا التعاون ؛

(ك) ينبغي أن تبذل الجهود على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز قدرة البحوث الزراعية في البلدان النامية حتى يمكن مواجهة مشاكلها المحددة مواجهة عاجلة ؛

(ل) ينبغي على مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن يأخذ في الاعتبار متطلبات الانتاج الغذائي والزراعي في البلدان النامية ؛

(م) ينبغي اتخاذ الاجراءات لوقف وعكس اتجاه التدهور المتزايد في القدرة الانتاجية للأراضي الزراعية وأراضي المراعي في العالم .

٦ - تتفق اللجنة مع مجلس الأغذية العالمي فيما يراه من ضرورة تخصيص حصة من الموارد

التي ستوفر نتيجة لخفض النفقات العسكرية ، لتمويل التدابير الموجهة نحو دفع عجلة التنمية في البلدان النامية ، بما في ذلك تحسين وضعها الغذائي .

الأمن الغذائي

٧ - ترى اللجنة أن زيادة الأمن الغذائي ، وأن يكن أساسها زيادة الانتاج الغذائي ، تتطلب تنفيذ المبادئ والأهداف التي نص عليها التعهد الدولي الخاص بالأمن الغذائي في العالم والذي أقرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في عام ١٩٤٦ ، والذي هو - تعهد اختياري . وفي هذا الصدد ، ووفقا لهذا التعهد ، تحت اللجنة بجميع البلدان على أن تنشئ احتياطات كافية من الأغذية ، آخذة في اعتبارها الحاجة الى نظام شامل ومنسق دوليا من احتياطات الأغذية الوطنية .

٨ - وتغرب اللجنة عن بالغ أسفها لأن " مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن ترتيب دولي يجعل محل الاتفاق الدولي للقمح الذي أبرم في عام ١٩٧١ ثم مد العمل به " لم يفلح حتى الآن في التوصل الى اتفاق ، وتحدث على استعرابي القضايا المتعلقة بروح ايجابية حتى يمكن استئناف المؤتمر في أقرب وقت ممكن وعقد اتفاق يثبت أسواق الحبوب ، ويشمل أحكاما لصالح البلدان النامية ، ومن ثم يساهم في حل مشكلة الأغذية في العالم .

٩ - وتوخيا لهذه الغاية توصي اللجنة بأن يكرن من أهداف مؤتمر التفاوض بشأن اتفاق دولي جديد للمحسوب كفالة ما يلي :

(أ) أن يكون الحجم الكلي لاحتياطي الحبوب من الكبر بحيث يضمن القدر الضروري من الأمن الغذائي في العالم ويضمن قدرا معقولا من استقرار الأسواق والأسعار؛ وينبغي أن يكون الاحتياطي كبيرا بدرجة تكفي لزالة آثار تقلبات الانتاج في الأوقات التي يحدث فيها عجز في المحاصيل على نطاق واسع أو تحدث فيها كوارث طبيعية خصوصا في البلدان النامية ؛

(ب) أن يراعى عند تحديد نطاق الأسعار أن تكون البلدان النامية في وضوح يسمح لها بسد احتياجاتها من الواردات بدون أن يؤثر ذلك تأثيرا ضارا على التنمية الاقتصادية فيها ، وأن تضمن هذه الأسعار عائدا كافيا للمنتجين ؛

(ج) أن يراعى بصفة خاصة بالنسبة الى البلدان النامية الملزمة بالاحتفاظ بمخزونات ، اتخاذ التدابير الكافية لتقديم مساعدة دولية خاصة تعين هذه البلدان على النهوض بالتزاماتها بالحصول على هذه المخزونات وعلى دفع نفقات التخزين وبناء المستودعات اللازمة لتخزين الاحتياطات الوطنية .

١٠ - توصي اللجنة بإبقاء مقترحات البلدان النامية بإنشاء صندوق لتمويل المخزونات الاحتياطية قيد البحث .

- ١١ - توافق اللجنة كذلك على أن تضمن البلدان المانحة الوصول في عام ١٩٧٩ إلى تحقيق الهدف المتفق عليه ، وأنذى لم يتحقق حتى الآن ، وهو جعل احتياطي الطوارئ العالمي من الأغذية يبلغ الهدف المقدرب طن من الحبوب . كما تؤكد اللجنة أيضا قرار الجمعية العامة بإنشاء هذا الاحتياطي باعتباره احتياطا مستمرا يجدد سنويا بالقدر الذي تحدده اللجنة المعنية بسياسات وبرامج المعونات الغذائية ، ووضع هذا الاحتياطي تحت تصرف برنامج الأغذية العالمي .
- ١٢ - تحث اللجنة المنظمات الدولية والبلدان المانحة على أن تزيد زيادة كبيرة ما تقدمه من دعم لمشاريع الأمن الغذائي في البلدان النامية بما في ذلك معونات الأغذية ، وينبغي أن توفر هذه المشاريع ، حسب الاقتضاء ، الدعم اللازم للمخزونات والتخزين والنقل .
- ١٣ - ترحب اللجنة بمبادرة المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المتمثلة في اقتراح خطة العمل ذات النقاط الخمس ، وترجو من اللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي أن تبحث هذه الخطة بعناية في دورتها التالية .

المعونات الغذائية

- ١٤ - ترى اللجنة أن من الضروري ، بالنظر إلى ما يتوقع في الثمانينات من عجز متزايد في الأغذية ، زيادة المعونات الغذائية زيادة كبيرة وجعل هذه المعونات أكثر مرونة .
- ١٥ - وتوخيا لهذه الغاية ، توافق اللجنة على أنه :
- (أ) ينبغي أن تقدم المعونات الغذائية بصفة أساسية في صورة منح إلى البلدان النامية ، وخصوصا إلى أقل هذه البلدان نموا وإلى أشدها تأثرا ؛
- (ب) ينبغي أن تقدم نسبة متزايدة من المعونات الغذائية عن طريق برنامج الأغذية العالمي ؛
- (ج) ينبغي على البلدان المانحة التقليدية وعلى البلدان التي تسمح لها ظروفها بالمنح أن تكفل تقديم معونات غذائية قدرها ١٠ ملايين على الأقل من أطنان الحبوب سنويا ، ويفضل أن يكون ذلك عن طريق تخطيط هذه المعونات مقدما ، حسب الاقتضاء ، بالقيمة المادية لعدة سنوات ؛
- (د) ينبغي على اللجنة المعنية بسياسات وبرامج المعونات الغذائية ، والمشاركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة ، أن تبحث استخدام المعونات الغذائية التي تقدمها الدول المانحة على أساس ثنائي والتي يقدمها برنامج الأغذية العالمي في مساعدة البلدان النامية في إنشاء احتياطات وطنية ؛
- (هـ) تحث اللجنة البلدان المشتركة في مفاوضات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الحبوب على بذل أقصى الجهود لتهيئة الظروف التي تسمح باستئناف المفاوضات

في وقت مبكر والتوصل على وجه السرعة الى اتفاق دولي جديد بشأن القمح والى اتفاقية جديدة بشأن المعونات الغذائية . وينبغي ، ريثما يتم عقد هذه الاتفاقية ، أن تبذل البلدان المانحة التي تعهدت بزيادة معوناتها الغذائية قصارى جهدها للوفاء بتعهداتها ، آخذة في الاعتبار ما يتحقق من تقدم خلال مفاوضات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . وينبغي على مؤتمر التفاوض أن ييسر ويشجع اشتراك أعضاء جدد في اتفاقية المعونات الغذائية ؛

(و) ينبغي ، بالنظر الى ما يتوقع في الثمانينات من زيادة العجز في الأغذية في البلدان النامية ، أن تبحث اللجنة المعنية بسياسات وبرامج المعونات الغذائية المستوى اللازم من المعونات الغذائية في السنوات المقبلة ، على أن تأخذ في الاعتبار ما قدرته أمانة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة من أن هذا المستوى سوف يتراوح بين ١٥ و ١٦ مليون طن في عام ١٩٨٥ ؛

(ز) ينبغي على البلدان المتقدمة النمو وعلى المنظمات الدولية المعنية أن تأخذ في الاعتبار ، عند تقديم المساعدات الغذائية وغيرها من المساعدات بما فيها التمويل الميسر الشروط الى البلدان النامية ، مصالح البلدان النامية المصدرة للأغذية ، وأن تعمل ، كلما كان ذلك ممكنا ، على أن يكون ضمن هذه المساعدات شراء الأغذية من هذه البلدان .

تجارة المنتجات الزراعية

١٦ - تلاحظ اللجنة مع بالغ القلق أنه لم يتحقق حتى الآن سوى تقدم محدود نحو حل المشاكل المتعلقة منذ زمن طويل في التجارة الدوليذ في المنتجات الزراعية ، وخاصة المنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة الى البلدان النامية .

١٧ - كذلك تلاحظ اللجنة مع القلق ازدياد الممارسات التجارية الحمائية التي تؤثر على التنمية الاقتصادية في المجتمع الدولي بأسره ، خصوصا وأنها تقلل امكانيات التصدير في البلدان النامية فتؤثر على امكانيات التنمية الاقتصادية فيها وتقلل قدرتها على استيراد ما تحتاج اليه من الأغذية وتؤثر تأثيرا سلبيا على نموها العام .

١٨ - وتلاحظ اللجنة بقلق خاص ، في هذا الصدد ، أنه ما زالت هناك عقبات تعرق الوصول الى أسواق المنتجات الزراعية ، ومنها أسواق كثيرة ذات أهمية خاصة بالنسبة الى البلدان النامية .

١٩ - وتشدد اللجنة على أن دفع عجلة الانتاج الزراعي في البلدان النامية وما يعقبه من زيادة في عائدات هذه البلدان من التصدير تتحقق عن طريق وصولها الى أسواق دولية أوسع ، لن يؤدي فقط الى تيسير عملية التنمية في البلدان النامية ، بل سيسهم كذلك في عملية الانتعاش الاقتصادي المستقر للمجتمع الدولي كله .

٢٠ - وبالنظر الى هذا ، توافق اللجنة على أنه :

(أ) مع ازدياد الممارسات التجارية الجماعية التي تؤثر على التنمية الاقتصادية في المجتمع الدولي بأسره ، خصوصا وأنها تقلل امكانيات التصدير في البلدان النامية فتؤثر على امكانيات التنمية الاقتصادية فيها وتقلل قدرتها على استيراد ما تحتاج اليه من الأغذية ، يتحتم أن تبذل البلدان المتقدمة النمو كل ما في وسعها لتعديل تلك القطاعات من اقتصادها الزراعي والصناعي التي تتطلب الحماية من صادرات البلدان النامية ؛

(ب) ينبغي التوسع في نظام الأفضليات المعمم بحيث يشمل مجموعة أوسع من المنتجات المصنعة وشبه المصنعة وكذلك السلع الزراعية حيثما كان ذلك ممكنا ؛

(ج) ينبغي لتمكين البلدان النامية من الانتفاع الكامل بنظام الأفضليات المعمم توسيع وتحسين نظام المعلومات الخاصة باستخدامه والذي يوفر المساعدة التقنية (بما فيها المساعدة في ميدان البحوث والتنمية والتسويق) .

٢١ — وتغرب اللجنة عن قلقها لعدم استقرار أسعار المنتجات الزراعية التي تصدرها البلدان النامية ، وهو ما يؤثر تأثيرا ضارا على حصيلة الصادرات في تلك البلدان ، وترى وجوب اتخاذ تدابير ترمي الى تثبيت أسعار السلع في نطاق البرنامج المتكامل للسلسلة الأساسية .

٢٢ — وتعييط اللجنة علما بتوصيات الجمعية العامة في قرارها ٣٣ / ٦٠ بأن ينظر مجلس الأغذية العالمي ، في دورته الخامسة ، في جملة أمور ، أثر التجارة ، بما في ذلك التدابير الحمائية الضارة بصادرات البلدان النامية ، على حل المشاكل الغذائية في البلدان النامية ، وأن يقدم توصيات محددة في هذا الشأن .

الصناعات المتصلة بالزراعة

٢٣ — تذكّر اللجنة بأن اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي يشددان ، ضمن جملة أمور ، على أنه يمكن التعجيل بتحقيق التكامل بين مختلف قطاعات الاقتصاد عن طريق تشجيع ودعم الصناعات الريفية ، والسماح بالتوسع في تجهيز المنتجات الزراعية والمواد الأولية محليا باعتبار ذلك جانبا هاما من سياسات التنمية الريفية المتكاملة .

٢٤ — وتدرى اللجنة أن الاسراع بتحسين الانتاج الزراعي في البلدان النامية يستلزم استثمارا طويلا الأجل في تحسين الأرض ، وفي البحث والتطوير الزراعيين ، وفي توفير المدخلات الزراعية مثل الأسمدة والمبيدات الحشرية ومعدات الزراعة والمزارع .

٢٥ — وتوافق اللجنة ، في هذا الصدد ، على أن :

(أ) من المهم مواصلة نظام التشاور في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال الصناعات المتصلة بالزراعة ، وزيادة فاعلية هذا النظام وتوجيهه وجهة عملية ، وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وغيرها من الهيئات المختصة ؛

(ب) من الواجب توجيه المزيد من المساعدات المالية والتقنية من البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الانمائية الدولية نحو توسيع وتحديث الصناعات المتصلة بالزراعة في البلدان النامية ؛

(ج) من الواجب أن تلقى آليات التعاون دون الاقليمي والاقليمي والأقاليمي بين البلدان النامية في ميدان انتاج وتداول المدخلات الزراعية التقنية الدعم المالي الكافي والمساعدة التقنية الكافية من البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية .

التنمية الريفية

٢٦ — تشدد اللجنة على أهمية مشاركة جميع قطاعات سكان الريف مشاركة عادلة في عملية التنمية الوطنية . وتعتبر اللجنة أن من المهم ، في هذا الصدد ، ادماج المرأة بطرق أكثر فاعلية في برامج التدريب والتنمية المتعلقة بالأغذية والزراعة . وتعرب اللجنة عن أملها في أن تشارك جميع الحكومات مشاركة ايجابية في المؤتمر العالمي بشأن الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية .

التغذية

٢٧ — تلاحظ اللجنة أن الموارد والمعونات التقنية الخاصة ببرامج التغذية لم تتدفق بدرجة كافية من البلدان المانحة برغم الالتزامات المعلنة بما ووفق عليه في مؤتمر الأغذية العالمي من القضاء على سوء التغذية بحلول عام ١٩٨٥ .

٢٨ — وقد وافقت اللجنة على أنه ينبغي لمختلف البلدان ، وخاصة البلدان النامية ، أن تواصل وضع الأهداف التنفيذية المحددة لتحسين التغذية ووضع وتنفيذ برامج تستهدف تحقيق المزيد من التقدم الملموس . وترى اللجنة ، في هذا الصدد ، أنه ينبغي على البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية المعنية أن تساعد البلدان النامية ، بناء على طلبها ، وعن طريق زيادة المساعدات المالية والتقنية ، في تحقيق هدف القضاء على سوء التغذية وخاصة بسبب الجماعات الأكثر تعرضا له مثل الأطفال والحوامل والمرضعات .

٢٩ — وينبغي ، لهذا السبب ، أن تواصل منظومة الأمم المتحدة تحسين قدرتها على الاستجابة لما تطلبه حكومات البلدان النامية من مساعدة في رسم سياسات وخطط التغذية والتغذية بوصفها جزءا من تخطيطها العام للتنمية . وترحب اللجنة بالجهود التي بذلتها أخيرا اللجنة الفرعية المعنية بالتغذية ، وهي لجنة انشئت حديثا وتتبع لجنة التنسيق الإدارية ، لزيادة الاهتمام بالاعتبارات المتعلقة بالأغذية والتغذية داخل الأمم المتحدة في مجموعها ، وتعتبر ضمن هذه الجهود ما بدأت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة من أنشطة لتقييم الأثر التغذوي للبرامج المختلفة كمتابعة للقرار ٧٧/٨ الذي اعتمده المؤتمر التاسع عشر لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة .

ثالثاً - مراقبة ورصد تنفيذ المقررات والاتفاقات التي تم التوصل اليها في المفاوضات المتعلقة بإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والتي جرت في الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة
(البند ٣ من جدول الأعمال)

اسهام اللجنة في تنفيذ الفقرتين الفرعيتين ٤ (ب) و ٤ (ج) من قرار الجمعية العامة ٣٢ / ١٧٤ اللتين طلب فيهما من اللجنة ما يلي :

(أ) توفير القوة الدافعة لحل الصعوبات التي تواجه المفاوضات ولتشجيع العمل المستمر في الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ؛

(ب) العمل ، عند الاقتضاء ، بوصفها محفلاً لتيسير وتعجيل الاتفاق على حل القضايا المعقدة .

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١٩ - نظرت اللجنة في هذين البندين في جلساتها ٢٠ و ٢٢ و ٢٤ و ٢٦ المعقودة في الفترة من ١٩ الى ٢٢ آذار/مارس ويرد عرض للمناقشات في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/AC.191/SR.20) و 22 و 24 و 26) .

٢٠ - وكان أمام اللجنة في الجلسة ٢٠ المعقودة يوم ١٩ آذار/مارس مشروع اقتراح مقدم من تونس (نيابة عن مجموعة السبعة والسبعين) . يتعلق بتحويل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الى وكالة متخصصة . وقد نظر الفريق العامل غير الرسمي ، برئاسة السيد ميغيل ألبرونوز (اكوادور) نائب رئيس اللجنة ، في هذا الاقتراح .

٢١ - وفي الجلسة ٢٢ المعقودة يوم ٢٠ آذار/مارس قدم رئيس الفريق العامل غير الرسمي نص النتائج التي اتفق عليها الفريق فيما يتعلق بالبند ٤ (أ) من جدول الأعمال . وفي الجلسة نفسها اعتمدت اللجنة نص النتائج التي اتفق عليها (أنظر الفقرة ٢٢ أدناه) .

٢٢ - وبناء على اقتراح من رئيس اللجنة ، وافقت اللجنة أيضا على احواله نص النتائج المتفق عليها التالية الى رئيس مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتأسيس منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بوصفها وكالة متخصصة والذي عقد في فيينا ابتداءً من ١٩ آذار/مارس :

النتائج التي اتفقت عليها اللجنة الجامعة فيما يتعلق بالبند ٤ (أ)

١ - تأخذ اللجنة في الاعتبار أن الجمعية العامة قررت ، في القرار ٣٣ / ١٦١ ، الدعوة الى عقد مؤتمر موفضين لوضع الصيغة النهائية لدستور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بوصفها وكالة متخصصة ، وبدء هذا المؤتمر في فيينا في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٩ . . . / . . .

٢ - تؤكد اللجنة من جديد مسيس الحاجة الى تحويل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الى وكالة متخصصة بغية توسيع نطاق تلك المنظمة واختصاصاتها للقيام بالدور التنسيقي الرئيسي في ميدان التنمية الصناعية داخل منظومة الأمم المتحدة ، ودعم استقلالها الذاتي ، وزيادة قدرتها على مساعدة البلدان النامية وتحسين كفاءتها التنفيذية وفعاليتها .

٣ - وترى اللجنة أنه ينبغي للمؤتمر أن يؤسس أعماله على ما سبق تحقيقه من تقدم في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتأسيس منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بوصفها وكالة متخصصة ، والذي عقد في الفترة من ٢ شباط/فبراير الى ١٠ آذار/مارس ١٩٧٨ ، وأن يتصدى للمسائل التي ما زالت معلقة .

٤ - وعلى ذلك فان اللجنة :

(أ) تؤكد أن تحويل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الى وكالة متخصصة لا ينبغي تأخيرها أكثر مما تأخر ، بغية دعم دور وقدرة تلك المنظمة على زيادة تصنيع البلدان النامية وكذلك تعزيز التعاون الصناعي الدولي ؛

(ب) ترى ، وفي اعتبارها أن الدور الرئيسي للمنظمة هو النهوض بالتنمية الصناعية والتعجيل بها في البلدان النامية وتقديم المساعدة اليها ، أنه ينبغي على جميع البلدان المشتركة في المؤتمر أن تكرر أقصى جهدها لضمان حل المسائل التي لا تزال معلقة بغية أن توضع في هذا المؤتمر الصيغة النهائية دستور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بوصفها وكالة متخصصة .
